

اقتصاد

١٠٠ ألف طن قمح من روسيا «قريباً»

الوطن- خاص

تدخل إلى سورية قريباً كمية من القمح وتبلغ ١٠٠ ألف طن مقدمة من روسيا ضمن إطار تنظيم المساعدات الإنسانية للشعب السوري لعام ٢٠١٥. وأتت الكمية المذكورة بموجب اتفاق حصلت «الوطن» على نسخة منه تم توقيعه أواخر آذار الماضي بين السفير السوري في روسيا رياض حداد ممثلاً عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ووزارة الزراعة الروسية.

وطلبت المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بموجب كتاب لها اطلعت عليه «الوطن» طلب من الأخيرة إعفاء الكمية المذكورة من تقديم إجازة الاستيراد وتخليصها لدى أمانة جمارك طرطوس واللاذقية بموجب وناق تبيين حمولة الباخرة، وهذه الوثائق هي بوليصه الشحن، وشهادة المنشأ، وشهادة صحية زراعية، كذلك الإعفاء من تقديم الفاتورة التجارية للشحنات كافة التي ترد من هذا القليل على اعتبار أن كمية القمح المقدمة من دون قيمة كما ذكر كتاب مؤسسة الحبوب، ومن جهةها وافقت «الاقتصاد» على منح «الحبوب» الإعفاءات المذكورة.

وبالمعونة إلى نص الاتفاق الموقع بين وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التي يمثلها السفير السوري في روسيا، ووزارة الزراعة الروسية، فإنه ينص على أن يقوم الجانب الروسي بتحويل عملية شراء وتوريد كمية من القمح تصل حتى ١٠٠ ألف طن، وذلك للاستهلاك الداخلي بقيمة تصل إلى ١١٤٠ مليون روبل روسي. كما تضمن الاتفاقية بنوداً عديدة تتعلق بتنظيم عمليات التفتيش، ومعالجة أي ظروف قاهرة يمكن أن تظهر بشكل فجائي وتعمق عمليات التوريد، إضافة إلى أن كل ما من الطرفين الموقعين للاتفاقية وافقاً على عدم اعتبارها اتفاقاً دولياً، ولا يتخض عنها أي حقوق أو واجبات ينظمها القانون الدولي الذي ينظم الاتفاقيات الدولية الأخرى.

مدير «الزراعي» لـ«الوطن»:

جدولة قروض متعثرة

لـ ١٧ ألف مقترض

محمد راكان مصطفى

كشف مدير المصرف الزراعي التعاوني إبراهيم زيدان لـ«الوطن»، أن إجمالي مبالغ القروض المتعثرة التي تمت جدولتها تجاوزت ١٦ ملياراً و٤٦٧ مليون ليرة سورية، حيث استفاد ١٦٨٢٤ مقترضاً من القانون ١١ للعام ٢٠١٤، في حين وصلت دفعات حسن النية إلى أكثر من ٩٥١,٧ مليون ليرة.

وعن ديون المصرف للقطاع العام بين زيدان أن أرصدة مديونية مؤسسة القطاع العام لدى المصرف لغاية ٢/٣١/٢٠١٤ موزعة على المؤسسة العامة للحج وتسيويق الأقطان بقرض يتجاوز ٧٤ ملياراً و٩٨٧ مليوناً وبلغ قرض المؤسسة العامة لإعانة البذار ما يتجاوز ٢٦ ملياراً و٥٨٢ مليون ليرة في حين وصل قرض المصرف للمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب ٣٠ مليار ليرة سورية.

من جهة أخرى وحول موضوع اضرار المصرف حتى نهاية الربع الأول من العام الحالي أوضح أن إجمالي الأضرار وصل إلى أكثر من ٢ مليار و٨٦ مليوناً وفي التقصيل ١١,٨٤ مليون ليرة أموالاً مسروقة و٢٣,٦ مليون ليرة آليات مسروقة وأكثر من ٥٤٨,٥ مليوناً أضرار الآلات و٤٦٦ مليوناً أضرار أثاث وتجهيزات.

مسابقة الإبداع والاختراع

العاشر من الشهر الجاري

عبد الهادي شباط

حدد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان العاشر من شهر أيار الجاري موعداً لإطلاق المسابقة الوطنية للإبداع والاختراع تحت شعار (اعمار يابداع) سوا إعادة الأعمار.

كما أعلن خلال اجتماع أمس مع اللجنة التحضيرية العليا لمعرض الباسل للإبداع والاختراع عن افتتاح المكتبة الوطنية لحماية الملكية في التاريخ نفسه والتي تتوافر فيها مختلف المراجع والوثائق والكتب والمنشورات التي تهم الباحثين والمبدعين والمهتمين. وبين أنه في إطار التشاكية والتعاون والتكامل بين جميع وزارات الدولة ومؤسساتها وقطاعاتها تم التوقيع على مذكريتها تقاهم مع وزارة التربية وهيئة ترويج وتنمية الصادرات وأنه تم البدء بتنفيذ برنامج التعاون مع شركة سيرينق لدعم معرض الباسل والمسابقة الوطنية للإبداع والاختراع.

إضافة إلى أن الوزارة ناشرت بتنفيذ خطة العمل ضمن برنامج (عشياً غير) حيث تم منح الحوافز التي تعادل رسوم طلبات البراءات لأكثر من عشرين طلباً وتقديم جميع التسهيلات اللازمة للمبدعين والمخترعين.

وزير الاقتصاد: حماية الصناعة الوطنية قرار حتمي ويجب التعاون لوقف التهريب

«خلاف» بين التجار والصناعيين حول الألبسة ينتظر حلاً

ووزير الصناعة لـ«الوطن»: يحول إلى اللجنة الاقتصادية لدراسته

الوطن

تعلت أصوات التجار والصناعيين في الاجتماع الذي عقدته غرفة صناعة دمشق بالأسر بحضور وزراء الصناعة والاقتصاد ومدير عام الجمارك وعدد كبير من الفعاليات الاقتصادية، فبينما طالب الصناعيون بإيقاف إجازات استيراد الألبسة الجاهزة، احتج المستوردون على ذلك، ودارت النقاشات والطروحات سعياً للوصول إلى اتفاق يرضى التجار والصناعيين والمختجين والمستوردين.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال وزير الصناعة كمال الدين طعمة: «اطلع الاجتماع على الإشكاليات التي يعاني منها الصناعي والتاجر على حد سواء ولكن ليس بإمكاننا حلها مباشرة وبالتالي سيتم تحويلها للجنة الاقتصادية لدراستها ونقوض وزير الاقتصاد بضرورة دراسة واقع الطاقات الإنتاجية المتاحة في كافة المنتجات المحلية بعد قيام وزارة الصناعة بتزويد وزارة الاقتصاد بواقع طاقات هذه المنتجات في القطاعين العام والخاص».

مضيفاً: «هناك بعض المعامل المتوقعة بسبب عدم توفر المواد الأولية لذا ندعو الصناعيين ممن لديهم النية بتأمين المادة الأولية للتشارك مع القطاع العام لما فيه مصلحة الطرفين».

ثم قدم وزير الصناعة رؤية وتوجه الحكومة من الناحية الاقتصادية على اعتبار أن الاقتصاد تقوده الصناعة والزراعة في بلدنا وهما الحاملان الرئيسيان للاقتصاد الوطني تبذل الحكومة جهوداً كبيرة في تطويره والإرتقاء بمستواه عبر الاعتماد على قطاع الصناعة وحمايتها وتطويرها.

ولفت إلى أن التوجه الحالي للاقتصاد هو دعم وتطوير الصناعة المحلية، مشيراً



إلى توجيه اللجنة الاقتصادية الذي ينصب على عدم إصدار قرارات بشكل يومي وبشكل غير مدروس قبل أن تقوم بتفويض وزير الاقتصاد بضرورة دراسة واقع الطاقات الإنتاجية المتاحة في كافة المنتجات المحلية بعد قيام وزارة الصناعة بتزويد وزارة الاقتصاد بواقع طاقات هذه المنتجات في القطاعين العام والخاص.

مؤكداً أن الصناعة لم تطالب بوقف الاستيراد للمواد والسلع التي لها بديل محلي وإنما عدم منح إجازات استيراد لكل منتج يخفي إنتاجه السوق المحلية وخاصة بعد أن عادت شركات من القطاعين العام والخاص إلى الإنتاج. ونوه إلى دخول الكثير من السلع والبضائع في الأونة الأخيرة عبر الحدود بصورة غير نظامية، ما يتطلب ملاحقتها، خاصة وأن التحاليل المخبرية أظهرت أن الكثير من هذه السلع والبضائع غير صالحة للاستخدام البشري، وكميات كبيرة من الاستم غير صالحة لأعمال البناء.

عبر إيجاد آليات توافقية بين الطرفين، رغم الانحياز الطبيعي والصحي للصناعة الوطنية، مع أهمية دور التاجر، مشيراً من جانب آخر إلى أن سجلات الجمارك مليئة بالضيوط للمواد المهربة ومنتهية الصلاحية من كافة الأصناف والأنواع بعد القيام بحملة واسعة وشاملة لمكافحة المهربات وخاصة في قطاع الألبسة. مؤكداً أن الجمارك لن تقتصر على هذه الحملة ولا على نوع محدد من البضائع التي دخلت تهرباً.

بدوره رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع أشار إلى ضرورة ترجيح التوافق وتوحيد الجهود في خدمة الاقتصاد الوطني.

ومن جانبه رئيس غرفة صناعة دمشق سامر الدبس أشار إلى أن ترشيد استيراد الألبسة الجاهزة هو موضوع شاك وهناك اختلاف بوجهات النظر بين التجار والصناعيين «ونحن لا نريد أن نقطع زرق التجارة إلى الصناعيين والمبدأ الهام هو الشراكة لحماية المنتج الوطني». في حين ركز رئيس اتحاد المصدرين محمد السواح على مشكلة منافذ البيع المغلقة بوجه الصناعة السورية وخاصة بعد عودة الإنتاج بكميات كبيرة بعد نحو سنة ونصف من التردى.

وبالمعونة إلى مطالب المستوردين قال جهاد أمين حسن (مستورد البسة) أن هناك توجهاً نحو تشكيل رابطة لاتحاد المستوردين، لكن مشكلتنا الأساسية تكمن بالأسعار الاستثنائية المرتفعة، ووقف إجازات الاستيراد. منوهاً بضرورة أن يكون السعر الاسترشادي ما بين ١٠ إلى ١٥ ٪ وبما يتناسب مع الألبسة المصنعة محلياً.

مطالب عمالية: حلول للمصروفين من الخدمة دون وجه حق.. وتحسين الوضع المعيشي

عليوي: تجار يأخذون المساعدات الغذائية

من دمشق ويبيعونها في دير الزور

الوطن

بدأ الاتحاد العام لنقابات العمال يوم أمس دورة نقابية جديدة تستمر لمدة يومين، قدم خلالها رئيس الاتحاد جمال الفادي خطة عمل للمرحلة القادمة، والتي تضمنت إحداث شركة تأمين صحي بالتعاون مع المؤسسة السورية للتأمين، إذ إن المستفيدين من التأمين برأيه حالياً شركات تقديم الخدمة الطبية، وذلك بهدف تشغيل مشاريع الاتحاد الصحية المنتشرة في كل المحافظات، إضافة لتكون المشروع باباً استثمارياً لأموال الاتحاد، والقضاء على دابر التهمر لدى العمال.

كما أشار إلى خلل في كافة المشاريع الاستثمارية النقابية، مبيناً أن حقوق الاتحاد غالباً ما تكون ضائعة فيها بسبب عدم وجود الخبرات اللازمة لإدارة هذه المشاريع، ولذا «نعمل على إحداث شركة عمالية للاستثمارات السياحية توضع تحت تصرفها كافة المنشآت السياحية المملوكة للاتحاد وهو ما يعود بالنفع على العمال ويوقف النهر في مال المنظمة النقابية».

من جانبه أشار رئيس اتحاد نقابات عمال طرطوس عامر الجداري إلى تراجع إنتاج شركة مرفأ طرطوس بأكثر من ٧٥٠ ٪ بسبب الحمولات المحورية والأجور، فلا يسمح بتحميل أكثر من



٤٠ طنًا محمولة من المرفأ في حين بإمكان السيارات أن تحمل من مرفأ طرابلس وبيروت ٨٠ طنًا وينقلها عبر الأراضي السورية.

أما أمين الشؤون الاقتصادية في اتحاد عمال حمص نزار ديب فأشار إلى عدم وجود رؤية اقتصادية لدى الحكومة.

وانتقد رئيس اتحاد عمال السويداء جمال الحجلي تضارب التصريحات الحكومية ولاسيما في موضوع سعر الصرف والدعم وغيره، مطالباً بإعادة النظر بالتعويضات التي لا تتناسب مع الواقع الحالي.

مجلس المنافسة يوافق على تعديل قانون منع الاحتكار

علي محمود سليمان

التي واجهت عمل الهيئة أثناء تطبيق أحكام القانون إضافة إلى تطبيق العقوبات الرادعة بحق المخالفين وتحسين العاملين من الوقوع في الخطأ من خلال منحهم جزءاً من التعويضات من غرامات القضايا التي تمت معالجتها.

ومن أهم التعديلات التي تم العمل عليها هو طرح إجراء تعديل على نسبة التركيز الاقتصادي التي كانت سابقاً ٣٠٪، والآن تم طرح تخفيضها

مدير سندس لـ«الوطن»:

تبقى منافسة رغم رفعتها وينبغي أن نلتحق ربحاً

مؤسسات التدخل الإيجابي ترفع

أسعار المواد الأساسية حتى ٣٠٪

وائل الدغلي

رفعت مؤسسات التدخل الإيجابي التابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أسعار عدد من المواد الغذائية الأساسية بنسب وصلت إلى ٣٠٪، وشمل الرفع المواد المستوردة عبر الخط الائتماني الإيراني والتي طرحت من المؤسسات بأسعار مدعومة.

وشمل الرفع سعر السكر ٣٠٪، سعر لتر الزيت النباتي بنسبة نحو ٢٠٪ والسمنة النباتية بنسبة ١٠٪ كما تم رفع سعر رب البندورة والبطون إضافة إلى رفع أسعار جميع المواد المستجرة من التجار ناشياً مع رفع سعرها في الأسواق.

وبلغ سعر تنكة زيت الزيتون ١٤٦٨٥ ليرة ولتر زيت النرة ٦٢٥ ليرة وكيلو الرز الإسباني ٣٢٠ ليرة، لتدخل هذه المؤسسات في سباق رفع الأسعار رغم أن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان صفية أشار في أكثر من لقاء له مع التجار إلى رفض رفع الأسعار بحجة رفع سعر الدولار وخاصة للمواد الموجودة في المستودعات وهذا ما ينطيق تماماً على بضائع الخط الائتماني الإيراني الموجودة منذ أشهر في مستودعات المؤسسات.

مصر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أكد لـ«الوطن» أن عملية إعادة التسعير لهذه المواد جاءت بناء على توصية من اللجنة الاقتصادية بإعادة تسعير جميع المواد في مؤسسات التدخل الإيجابي لتكون أقل من سعر السوق بحدود ٥٪ لعدم تحميل الدولة أعباء مالية إضافية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدير عام مؤسسة سندسعمار محمد أن رفع أسعار هذه المواد تم في الأسبوع الماضي ومن خلال اجتماع لمديري مؤسسات التدخل الإيجابي الثلاثة، «فمؤسساتنا هي مؤسسات اقتصادية ينبغي أن تحقق الربح كما لا أحد يرغب في تحميل الدولة خسائر من البيع بأسعار متدنية بشكل كبير عن السوق ولكن بقيت أسعار هذه المواد منافسة وأقل من سعر السوق بشكل كبير».

وأضاف: «رغم رفع سعر السكر من ١٠٠ إلى ١٣٠ ليرة فالسعر أقل بحدود ٣٠ ليرة من السوق كما أن سعر الزيت الذي ارتفع من ٢٧٥ إلى ٣٢٥ ليرة بقي أقل من أي سعر آخر للزيت في السوق بحدود ٥٠ ليرة وليس لدينا في المؤسسة كميات كبيرة من هذه المواد كباقي المؤسسات لذلك فنحن حريصون على بيعها بشكل إفرادي للمواطن ونراقب ذلك منعا لأي عملية بيع بالجملة».

وفيما يتعلق بأسعار باقي المواد أشار محمد إلى أن المؤسسة لا تعتمد نظام الشراء وإنما نظام الأمانة «ونسعى إلى الاعتماد على الموردين الرئيسيين صناعيين أو مستوردين من أجل الحصول على أفضل سعر وخصوصاً أن هامش الربح لدينا لا يتجاوز ٣٪ وهو منافس لأي تاجر في السوق ونسعى حالياً لافتتاح صالات جديدة للمؤسسة في عدد من المحافظات بعد تأمين الأراضي المناسبة من المحافظين لوضع صالات مسبقة الصنع فيها».

استقرار وتسويق أكبر كمية من القمح والشعير للموسم الحالي

الحلقي: لنسمح أن يتعرض الأمن الغذائي لأي اهتزازات وسنحاسب كل المقصرين

الوطن

وشدد رئيس مجلس الوزراء على محاسبة كل جهة مقصرة في أداء عملها وأن الحكومة لن تسمح بأن يتعرض الأمن الغذائي لأي اهتزازات كما شدد ضرورة حل التشابكات المالية للتخفيف من الأعباء المالية محملاً كل جهة مسؤوليتها في تنفيذ الأعمال الموكلة إليها وشدداً على أهمية تحسين أداء المؤسسة العامة للأغذية وإجتثاث مظاهر الترهل والفساد فيها. وبين الحلقي أهمية اعتماد آليات تسويق وشراء فعالة وتحديد مواقع الشراء والتسليم والتخزين وآليات نقل الحبوب إلى كافة المناطق الأخرى.

وقدم وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان صفية عرضاً لأليات شراء وتسويق الحبوب على مستوى المحافظات كافة والتضيرات والاستعدادات لاستقبال موسم الحبوب لعام ٢٠١٥ والإجراءات التي اتخذتها الوزارة وكافة المؤسسات التابعة لها بالإضافة إلى الآليات المعتمدة لتعزيز المخازين الاستراتيجية عبر الاستيراد ودور مؤسسات التدخل الإيجابي في هذا الموضوع.

وفي نهاية الاجتماع تم التوصل إلى العديد من التوصيات والقرارات التي تساعد على إنجاح موسم التسويق لعام ٢٠١٥ حيث وجه الحلقي الحلقي بالبدء ببيع أكياس التعتية وتأمين السيولة المالية لدفع استحقاقات الفلاحين مباشرة أثناء تسليمهم حاصليلهم المروثة في تأمين شهادة المنشأة وتحديد المراكز اللازمة و انعقاد لجنة القمح بشكل دائم خلال الموسم وتجهيز وسائل النقل وتشجيع النقل المباشر وتحديد مواقع سلاس الأقماع بطرق مدموسة. وكلف وزير مجلس الوزراء وزير الزراعة والإصلاح الزراعي والتجارة الداخلية وحماية المستهلك بوضع آلية مناسبة لعمل مؤسستي الحبوب والأبلة ولومس الحبوب ٢٠١٥ خلال أسبوع.

وكلف وزير المالية بحل التشابكات المالية بين الجهات العامة وتم تكليف مدير عام مؤسسة الحبوب بإجراء ملاحقة أسبوعية للكميات المنقولة من الحسكة للمنطقة الجنوبية.

ترأس رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي اجتمعاً نوعياً لدراسة آليات شراء وتخزين وتسويق موسم الحبوب الحالي. وأكد أنه في ظل الحرب الاقتصادية والصحي الجائر فإننا اليوم أكثر إيماناً وتصميماً على تحقيق الأمن الغذائي والاعتفاء الذاتي والاعتماد على الذات من أجل تعزيز مقومات وبنين الحلقي، وإن تحقيق الأمن الغذائي الذي يحقق الأمن الوطني يتطلب منا العمل الجاد للمحافظة على ثرواتنا الوطنية وخاصة الزراعية والغذائية منها واستثمارها للاستثمار الأمثل هو مهمة وطنية ومسؤولية كبرى تقع على عاتق جميع الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية من خلال العمل بروح الفريق الواحد من أجل تحقيق مخازين إستراتيجية لكل أنواع الحبوب وخاصة القمح. ولف الحلقي إلى أن الاهتمام بالقطاع الزراعي هو من أوليات عمل الحكومة من خلال تأمين مستزمات الإنتاج للفلاحين وتسهيل إجراءات استلام الحاصلين من أجل الحد من الروتين واتمته عمل مؤسسة الحبوب وتوفير الزمن والحد من الهدر وحماية المؤسسة والفلاح من الأخطاء والتجاوزات التي تحدث أحياناً خلال عمليات التسويق.

موضحاً حرص الحكومة على استقرار وتسويق أكبر كمية من مادتي القمح والشعير للموسم الحالي ودعم القطاع الزراعي والفلاحين بناء على توجيهات رئيس الجمهورية بشار الأسد من أجل تعزيز واستقرار الفلاحين وسماحهم على زيادة المساحات المزروعة وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وإقامة صناعات غذائية وزراعية تتواءم من طبيعة منتجات كل منطقة.

وأشار الحلقي إلى التحديات التي واجهت موسم تسويق الحبوب لعام ٢٠١٤ وصعوبات نقل الحبوب والآليات والمقترحات التي تؤدي إلى نجاح تسويق موسم ٢٠١٥ مؤكداً أهمية اتخاذ الإجراءات المناسبة لتجاوز كافة التحديات في الموسم الحالي لاسيما أن الموسم الحالي يشتر

تثبيت المبلغ المقطوع شهرياً ورفع مرتين لنهاية العام

هدنة الإنفاق الاستهلاكي بين الصاغة والمالية مستمرة حتى نهاية العام

بيعت الذهب وليس عند ندغه من الورشات، فليس كل الذهب الذي تدمغه الورشات يتم بيعه، ولذلك يفضل أن يكون التعامل أسوة بدول الجوار بحيث يتم فرض نسبة ١٠٪ كرسوم إنفاق استهلاكي على الذهب المبيوع من محال الصاغة وليس على الذهب المدعوم من الورشات، موضحاً أن نسبة ١٠٪ على الذهب المبيوع تكون أقل قيمة من نسبة ٥٪ على الذهب المدعوم من الورشات.

من جهة أخرى كشف رئيس جمعية الصاغة في حماة عصام شهيداً في حديث خاص لـ«الوطن» أن حالات السطو المسلح ما زالت تتكرر في حماة على أصحاب المحال وورش تصنيع الذهب، حيث تعرض صاحب إحدى محال الصاغة لعملية سطو مسلح من أربعة أشخاص وتم تخليصه نصف كيلو غرام من الذهب إضافة إلى مبلغ ٨٠٠ ألف ل.س.

في الجمعيات. ولفت موصلي إلى أن الاجتماع الأسبوع الماضي جرى برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي وحضور وزير المالية ورئيس الاتحاد العام للحرفيين ورئيسي جمعية الصاغة بدمشق وحماة، وبمشاركته على الهاتف بسبب عدم تمكنه من الحضور نتيجة الظروف الصعبة على طريق السفر من حلب إلى دمشق.

وأشار موصلي إلى أن هذا الاتفاق لا يلغي المرسوم المتعلق بنسبة رسم الإنفاق الاستهلاكي ولكن يتم تجسيد تنفيذه والتعامل بالاتفاق الذي تم بانتظار نهاية العام، حتى يتم دراسة إمكانية تعديل المرسوم أو إلغاؤه وإصدار مرسوم جديد.

وهنا يرى موصلي في تصريح لـ«الوطن» أنه يجب اقتطاع رسم الإنفاق الاستهلاكي عند

علي محمود سليمان

أكد رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في حلب عبده موصلي لـ«الوطن» استمرار الجمعيات الثلاثة (دمشق - حلب - حماة) بدفع مبلغ ١٥ مليون ل.س. في الشهر، بالتكافل بينها. كميبلغ مقطوع عن النسب المقررة في رسم الإنفاق الاستهلاكي، وذلك خلال شهري أيار الجاري وحزيران، على أن يتم التعديل خلال الأشهر الثلاثة التي تليها (تموز - آب - أيلول) برفع قيمة المبلغ ثلاثة ملايين إضافية ليصبح مجموعة المبلغ ١٨ مليون ل.س.، ثم ترفع القيمة مليونين إضافيين خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الحالي ليصبح المبلغ عشرين مليون ل.س.، بحيث يتم اقتطاع مبلغ خمسين ل.س. عن كل غرام ذهب تقدم ورشات صناعة الذهب به لدفعه